راصد الشؤون الانسانية ـ شهر كانون الثاني

لمحة موجزة

إن مدى معاناة المدنيين خلال العملية العسكرية الإسرائيلية في غزة (27 كانون الأول – 18 كانون الثاني) لا حد لها. قال وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية جون هولمز، عند عودته من زيارة إلى غزة، أن الخراب الذي شاهده مدمراً على المستوى المادي والإنساني. وإن من الممكن أن يكون لعدد الوفيات والإصابات المرتفع في صفوف المدنيين أثر دائم على صحة الفلسطينيين العقلية والجسدية في غزة. وأضاف أن جميع جوانب الحياة ومصادر الدخل قد تضررت.

إن استمرار القصف الجوي الإسرائيلي والقصف المدفعي والعمليات البرية لثلاثة أسابيع تقريباً، أدى إلى قتل 1.440 شخص وجرح 5.380 آخرين، حسب وزارة الصحة الفلسطينية في غزة. في حين أن العدد الحقيقي للقتلى والجرحى المدنيين ما زال غير معروف، إن نصف المصابين تقريباً من النساء والأطفال. وخلال العملية العسكرية، لم يكن هناك ملاذ آمن يلجأ إليه المدنيون في قطاع غزة بسبب الإغلاق المشدد على الحدود وعدم وجود مأوى ملائم أو عدم إتباع الجيش نهجاً لتحذير السكان قبل القصف. وقد أعاقت العمليات العسكرية عمل فرق الإنقاذ ومنعتهم من إنقاذ المصابين.

لقد تدهور الوضع الإنساني سريعاً منذ بداية العدوان على قطاع غزة. فقد شرد مئات آلاف السكان خلال العملية العسكرية بسبب الدمار والخراب الذي أصاب منازلهم أو بسبب الخوف. ولم يستطع أحد في غزة الحصول على مياه يومية خلال الأسابيع الثلاثة للعملية العسكرية. وفي ذروة القتال بقي معظم الغزيين بدون كهرباء بسبب الدمار الذي لحق بالشبكة وبسبب نقص الوقود اللازم لتشغيل محطة غزة لتوليد الكهرباء. وبرغم التدفق الكبير للمستلزمات الطبية إلى غزة، كان من الصعب على نظام الصحة أن يتأقلم مع الأعداد الهائلة من الإصابات الحرجة والخطيرة. لقد دمرت مصادر الدخل بفعل الحصار المفروض منذ 18 شهراً، وقد تآكلت ودمرت أكثر خلال العملية العسكرية بسبب وفاة أو إصابة العائلين وبسبب الدمار الذي لحق بالمنازل وأماكن العمل وبمنشآت الصيد والزراعة.

وقد تعطلت حياة حوالي مليون إسرائيلي ممن يعيشون ضمن المناطق التي تبعد 40 كيلومتر عن الحدود مع غزة وقد كانت حياتهم مهددة نتيجة لاستمرار إطلاق الصواريخ وقذائف الهاون من قبل الفصائل الفلسطينية المسلحة. ونتيجة لذلك، قتل ثلاثة مدنيين إسرائيليين وجرح 182 آخرين، حسب نجمة داوود الحمراء الإسرائيلية.

إن تقييمات الاحتياجات العاجلة التي أجرتها الوكالات الإنسانية عند نهاية العدوان شكلت الأساس لنداء غزة العاجل الذي أطلق بتاريخ 2 شباط، والذي تقدر قيمته بحوالي 613 مليون دولار. وإن هذا النداء، الذي يعتبر خطة إستراتيجية تتضمن أكثر من 100 مشروع تموله منظمات غير حكومية و80 مشروع تموله الأمم المتحدة، صمم من أجل الاستجابة للاحتياجات الإنسانية الطارئة والعاجلة لسكان غزة.

لكن استمرار فرض القيود على حركة البضائع والموظفين إلى قطاع غزة يشكل عائقاً رئيسياً على تنفيذ خطة الاستجابة. وبرغم أن عدد حمولات الشاحنات التي سمح بدخولها إلى غزة خلال كانون الثاني فاق عدد الحمولات التي دخلت خلال الشهرين السابقين، بقي العدد أقل بكثير من مستوى الاحتياجات. إن التوسع في كمية ونوعية البضائع التي يسمح بدخولها، مع فتح جميع معابر غزة خاصة معبر كارني، ضروري لحدوث أي تحسن ملحوظ في الوضع الإنساني. هناك حاجة ملحة لقطع الغيار والوقود والإسمنت ومواد بناء أخرى. بالإضافة إلى ذلك، إن منع وصول الكثير من موظفي الوكالات الإنسانية وموظفي الوظائف غير الحكومية إلى غزة أو إعاقة عبورهم إجراء خطير.

ومن الضروري اعتبار ادعاءات انتهاك القانون الإنساني الدولي التي تؤثر على حماية المدنيين خلال القتال. وأكد الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون بعد عودته من زيارة إلى غزة على أهمية احترام حياة المدنيين، وطالب بإجراء تحقيق شامل وإعطاء شرح مفصل حيث قتل المدنيين، وقد طالب أيضاً بمحاسبة المسؤولين[1].

وفي الضفة الغربية، نظمت مظاهرات عديدة للتنديد بالعملية العسكرية الإسرائيلية، وقد أسفرت هذه المظاهرات عن قتل ثلاثة فلسطينيين وجرح 130 آخرين. وللمرة الأولى منذ شهر تشرين الأول 2003، أعلنت السلطات الإسرائيلية عن وجود مناطق عسكرية مغلقة (مناطق خط التماس)، تقع هذه المناطق بين جدار الفصل والخط الأخضر في الخليل وفي أجزاء من سلفيت ورام الله والقدس وشمال بيت لحم، وإن هذا يثير قلقاً كبيراً للسكان المتضررين. ومما يثير القلق أيضاً أن هناك احتمالات بأن 2009 ستكون سنة جفاف في المنطقة للعام الثاني على التوالي، مع أثر إنساني شديد الضرر على بعض السكان الضعفاء.

قطاع غزة

عملية "الرصاص المصبوب": المدنيون يتحملون وطأة العدوان

الخسائر في صفوف الفلسطينيين (صراع مباشر)
إن وضع السكان المدنيين في قطاع غزة خلال العملية العسكرية الإسرائيلية "الرصاص المصبوب" مثال واضح على تعرض المدنيين للخطر الشديد في أوقات الحرب. استمرت العملية العسكرية، التي بدأها الجيش الإسرائيلي بتاريخ 27 كانون الأول، حتى تاريخ 18 كانون الثاني 2009 عندما أعلنت إسرائيل والفصائل الفلسطينية المسلحة وقف إطلاق النار من جانب واحد.

هناك ثلاثة عوامل ساعدت على تعريض حياة السكان للخطر: أولاً، إن قطاع غزة إحدى المناطق الأكثر اكتظاظاً بالسكان في العالم (3.881 شخص لكل كيلومتر مربع)، وهذه حقيقة تزيد من خطر تسبب أي هجوم بقتل وجرح المدنيين وتدمير ممتلكاتهم. ثانياً، ليس هناك إنذارات مسبقة تحذر السكان، وإنه لا يوجد في غزة ملاجىء لحماية السكان المدنيين. ثالثاً، لقد أغلقت حدود غزة بشكل كامل خلال العدوان، مما منع المدنيين من إمكانية الهرب إلى ملاذ أكثر أمناً[2].

في غضون 22 يوماً من العملية، تحمل سكان غزة القصف الجوي الكثيف والقصف المدفعي والعمليات البرية التي أسفرت عن قتل 1.440 شخص وجرح 5.380 آخرين، حسب وزارة الصحة الفلسطينية في غزة[3]. يبدو أن عدد المدنيين الذين لم يشاركوا بالقتال من ضمن هذه الحصيلة كبير جداً. في حين يبقى عدد المدنيين الذكور الذين قتلوا وجرحوا غير معروف، تشير بيانات وزارة الصحة أن نصف الإصابات تقريباً (47%) هم من الأطفال (431 قتيل و1.872 جريح) والنساء (114 قتيلة و800 جريحة).

إن عدد الفلسطينيين الذين قتلوا خلال الأسابيع الثلاثة من العملية العسكرية الإسرائيلية في غزة يفوق عدد الذين قتلوا خلال الانتفاضة الأولى (كانون الأول 1987 – أيلول 1993)[4]. أسفرت الأربع وعشرين ساعة الأولى من العملية عن عدد كبير جداً من الضحايا (إن لم يكن العدد الأكبر) في يوم واحد منذ 1967 في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث قتل 230 شخص وجرح 520 آخرين، من بينهم 207 من النساء والأطفال القتلى والجرحى، حسب وزارة الصحة. إن السبب الرئيسي وراء عدد الضحايا الكبير هو أن الموجة الأولى من الهجمات الجوية بدأت الساعة 11:30 صباحاً حيث تكون الشوارع عادة مكتظة بالسكان وهو الوقت الذي يذهب فيه بعض الأطفال

---

[1] 20 كانون الثاني 2009، الأمين العام بان كي مون، "افتتاحيات المؤتمر الصحفي" في غزة.
http://www.un.org/apps/news/infocus/sgspeeches/statments_full.asp?statID=407

[2] إن حدود غزة مغلقة بشكل كامل تقريباً، ويمنع الناس من العبور منذ الحصار المفروض في شهر حزيران 2007 بعد سيطرة حماس على غزة.

[3] صدر عن وزارة الصحة بتاريخ 8 شباط 2009. إن هذه الأرقام لا تشمل الأشخاص الذين توفوا بسبب نقص وصول الرعاية الصحية المنتظمة في فترة العدوان، ولا تشمل الذين قتلوا أو جرحوا بعد إعلان وقف إطلاق النار.

[4] حسب جماعة حقوق الإنسان الإسرائيلية "بيتسيليم"، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية 1.070 فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة في الفترة بين بداية الانتفاضة الأولى في 9 كانون الأول 1987 وتوقيع إعلان المبادئ (أوسلو) بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بتاريخ 13 أيلول 1993. انظر إلى عدد الذين قتلوا على أيدي قوات الأمن الإسرائيلية في الفترة بين 9 كانون الأول 1987 و 28 أيلول 2000.
http://www.btselem.org/English/Statistics/First_Intifada_Tables.asp

إلى المدارس. في بيان أصدر بتاريخ 28 كانون الأول، أدان الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون ما وصفه بـ "الاستخدام المفرط للقوة" من قبل إسرائيل[5].

وقال وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية جون هولمز في التقرير الذي قدمه لمجلس الأمن عند عودته من زيارة إلى غزة: "نظراً لحجم وطبيعة الخسائر المادية والبشرية، هناك قلق واضح إزاء عدم احترام القانون الإنساني الدولي وخاصة مبادئ التناسب والتمييز"[6]. وقد تحدثت التقارير اليومية والأسبوعية لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عن أحداث عديدة تعكس هذا القلق، ومن هذه الأحداث:

- بتاريخ 3 كانون الثاني، أطلقت طائرات القوات الجوية الإسرائيلية صاروخاً استهدف مسجد المقادمة شرق بلدة بيت لاهيا عندما كان العديد من الناس يصلون فيه، وقد أسفر ذلك عن 15 قتيل و 30 جريح. جاء هذا الهجوم بدون سابق إنذار، ولم يقم جيش الدفاع الإسرائيلي بتبريره.

- بتاريخ 5 كانون الثاني، أصابت القذائف الإسرائيلية بناية في منطقة الزيتون في مدينة غزة، حيث قتل 22 فلسطيني من بينهم تسعة أطفال. وحسب شهادات عدة جمعها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، قام جنود إسرائيليون بنقل أكثر من 100 مدني فلسطيني إلى المنزل قبل يوم واحد من قصفه، وأمروهم بعدم مغادرته. وعلى غرار هذه الحادثة، ادعى المتحدث باسم جيش الدفاع الإسرائيلي أنه لا يعلم شيئاً عما حدث.

- بتاريخ 6 كانون الثاني، قامت قوة تابعة للجيش الإسرائيلي بإطلاق عدة قذائف هاون سقطت خارج إحدى مدارس الأونروا التي لجأ إليها أكثر من 1.300 مدني في جباليا. حسب الأونروا، قتل أكثر من 40 شخص، بينهم ممن لجأوا إلى هذا المأوى، عندما كانوا موجودين في ساحة المدرسة. وحسب تقرير للإعلام الإسرائيلي، قام الجيش الإسرائيلي بإجراء تحقيق داخلي يفيد بأن قذائف الهاون استهدفت منطقة متاخمة يزعم أنه كان فيها نشطاء فلسطينيون يطلقون الصواريخ، لكن إحدى القذائف أخطأت الهدف المقصود[7].

في نهاية شهر كانون الثاني، إن وقف إطلاق النار المعلن عنه من جانب واحد من قبل إسرائيل والفصائل الفلسطينية المسلحة لم يلتزم به كلياً. فقد قام نشطاء فلسطينيون بإطلاق صواريخ باتجاه إسرائيل، كما قام الجيش الإسرائيلي بتنفيذ غارات جوية وبرية بشكل شبه يومي، مما أسفر عن قتل وجرح العديد من الفلسطينيين.

الخسائر في صفوف الإسرائيليين

خلال 22 يوماً من العدوان، لقد تعطلت حياة حوالي مليون إسرائيلي ممن يعيشوا ضمن المناطق التي تبعد 40 كيلومتر عن الحدود مع غزة وقد كانت حياتهم مهددة نتيجة لاستمرار إطلاق الصواريخ وقذائف الهاون من قبل الفصائل الفلسطينية المسلحة. حسب نجمة داوود الحمراء (المنظمة الإسرائيلية المشابهة للصليب الأحمر)، إن قذائف الهاون والصواريخ التي أطلقت باتجاه جنوب إسرائيل أصابت 1.180 موقع. يقع العديد منها في مناطق سكنية من ضمنها مدن مثل بئر السبع وعسقلان وأسدود وسديروت وكريات جات. ونتيجة لذلك، قتل 3 إسرائيليين وجرح 182 آخرين، حسب ماغن ديفيد أدوم. وقد وصف وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية جون هولمز هذه الهجمات بأنها "قصف عشوائي" و "خرق واضح للقانون الدولي الإنساني"[8].

وبالإضافة للخسائر البشرية، قتل عشرة جنود إسرائيليين خلال العملية العسكرية، أربعة منهم قتلوا بالخطأ "بنيران صديقة"، وقد جرح 336 آخرين، حسب وزارة الخارجية الإسرائيلية.

شرد عشرات الآلاف من الناس في غزة

---

[5] البيان موجود في الموقع التالي:
http://www.unsco.org/Documents/Statements/SG/2008/on%20escalation%20in%20Gaza%2028%20Dec.pdf

[6] تقرير قدم إلى مجلس الأمن حول الوضع في الشرق الأوسط، 27 كانون الثاني 2009، متوفر في الموقع التالي:
http://www.ochaopt.org/gazacrisis/admin/output/files/ocha_opt_gaza_crisis_security_briefing_2009_01_26.pdf

[7] عاموس هارئيل: "يظهر تحقيق جيش الدفاع الإسرائيلي أن قذيفة هاون مخطئة أصابت مبنى للأمم المتحدة في غزة"، هآرتس، 10/1/2009.

[8] تقرير قدم إلى مجلس الأمن حول الوضع في الشرق الأوسط، 27 كانون الثاني.

مكتب تنسيق الشؤون الأنسانيه - OCHA
www.ochaopt.org ochaopt@un.org
صندوق بريد 38712, القدس الشرقية, هاتف رقم: 2-5825653/582996 (972+), فاكس: 2-5825841 (972+)

في فترة الصراع، شرد عشرات الآلاف من الفلسطينيين في غزة. ويقدر مركز الميزان لحقوق الإنسان (منظمة غير حكومية) عدد الذين شردوا من منازلهم بـ 200.000 شخص على الأقل. وتفيد الإحصاءات التي أجريت مباشرة بعد وقف إطلاق النار بأن 37-38% من سكان غزة (أي أكثر من نصف مليون شخص) تركوا منازلهم خلال فترة الصراع[9]. وتجد هذه الإحصاءات أن جميع الذين شردوا تركوا منازلهم كي يجدوا مكاناً أكثر أمناً بعيداً عن القصف، بعد أن قام الجيش الإسرائيلي بتحذيرهم بواسطة مناشير يرميها من الطائرات أو بواسطة الاتصالات الهاتفية، أو بعد تضرر منازلهم.

في حين أن معظم السكان الذين شردوا من منازلهم بقوا مع أقاربهم أو أصدقائهم، إن الذين لم يستطيعوا إيجاد مكان للإقامة فيه لجأوا إلى مدارس ومرافق الأونروا التي حولت إلى ملاجىء لحالات الطوارئ. إن نسبة تدفق الناس إلى هذه الملاجئ ارتفعت بشكل كبير بعد العملية البرية الإسرائيلية بتاريخ 3 كانون الثاني. وبين تاريخي 3 و 5 كانون الثاني، ارتفع عدد المشردين في ملاجىء الأونروا من 1.200 إلى أكثر من 14.000 شخص، واستمر عددهم بالارتفاع على مدى آخر أسبوعين من الصراع. وبتاريخ 17 كانون الثاني قبل إعلان وقف إطلاق النار، كانت الأونروا تستضيف ما يقارب 51.000 شخص في 50 ملجأ. وإن هذه الملاجئ لم تكن مجهزة لاستيعاب هذا العدد الكبير من الناس. لكن سرعان ما عاد معظمهم إلى منازلهم بعد عدة أيام أو ذهبوا للإقامة مع الأسر المضيفة. وبنهاية الشهر، بقي 500 شخص فقط موزعين في 3 ملاجىء.

قامت الأونروا بإبلاغ الجيش الإسرائيلي عن مواقع محددة لكل من هذه الملاجئ، وقد اتخذت إجراءات صارمة لمنع تسلل النشطاء الفلسطينيين أو تهريب الأسلحة إليها. لكن برغم هذه التدابير والإجراءات، في ثلاثة أحداث مختلفة، أصابت القذائف الإسرائيلية مباشرة ثلاثة ملاجىء، مما أسفر عن قتل خمسة أشخاص، من بينهم طفلين. وفي حادثة أخرى، سقطت بعض القذائف الإسرائيلية خارج إحدى الملاجئ، حيث قتل أكثر من 40 شخص (انظر إلى حادثة جباليا بتاريخ 6 كانون الثاني.

(لمزيد من المعلومات حول مدى الدمار الذي لحق بالمنازل وردود فعل المجتمع الإنساني، انظر إلى "ملجأ الأونروا").

إعاقة إخلاء الجرحى

إضافة إلى الدمار والخسائر التي أحدثها القصف الإسرائيلي والعمليات العسكرية لسكان غزة، لقد واجهت الفرق الطبية وفرق الإنقاذ صعوبات أثناء محاولاتهم للوصول إلى الجرحى وإخلائهم. وفي حين أن هذا المشكلة كانت واضحة منذ بدء العدوان، لقد تفاقمت بشكل كبير خلال الأيام الأربعة الأولى بعد بدء العملية البرية (3-7 كانون الثاني). وخلال ذلك الوقت، إن معظم المحاولات التي قامت بها اللجنة الدولية للصليب الأحمر وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني للتنسيق مع الجيش الإسرائيلي للوصول إلى المناطق الموجودة حول مدينة غزة وفي الأجزاء الشمالية من القطاع باءت بالفشل.

ونتيجة لذلك، اضطر عشرات الجرحى من المدنيين أن ينتظروا لعدة أيام قبل التمكن من إخلائهم، فمثلاً بقي العديد منهم في الشوارع أو تحت أنقاض منازلهم. وحسب جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، من الممكن أن يكون قد توفي بعض الجرحى أثناء انتظارهم للعلاج[10]. إن العوائق التي منعت إخلاء الجرحى باتت واضحة في اليومين اللذين تليا وقف إطلاق النار، حين قامت فرق اللجنة الدولية للصليب الأحمر وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني بانتشال ما يقارب 120 جثة، بعضهم في حالة متقدمة من التحلل[11].

ومن الحوادث الموثقة، منع الجيش الإسرائيلي الوصول إلى عدد من الجرحى في منطقة الزيتون في مدينة غزة وتركوا ينزفون لمدة أربعة أيام. لكن في حادثة أخرى، سمح لفرق الإنقاذ التابعة للجنة الدولية للصليب الأحمر وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني أن تخلي 18 جريحاً و 12 شخصاً آخرين كانوا في غاية التعب والإرهاق. وبسبب الجدران الترابية الكبيرة التي أقامها الجيش الإسرائيلي، اضطر البعض لنقل الجرحى إلى سيارات الإسعاف على عربات تجرها الحمير. وقد قالت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في تصريح

---

[9] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مواقف ومفاهيم سكان قطاع غزة عقب الهجمات العسكرية الإسرائيلية، شباط 2009، صفحة 19. مجموعة الشرق الأدنى للاستشارات، الراصد الشهري للمفاهيم الفلسطينية حول السياسية والاقتصاد، كانون الثاني 2009. إن نتائج كلا الإحصائيين تبدو غير دقيقة حيث أنهما أجريا عبر الهواتف الأرضية، وهذا لم يسمح بالاتصال بالأشخاص الذين لا يملكون هاتف أو لم يرجعوا إلى منازلهم.

[10] جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، تطورات الوضع في غزة، تغطية الفترة من تاريخ 7/1/2009 (9:00 صباحاً) حتى تاريخ 8/1/2009 (9:00 صباحاً).

[11] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، غزة: الأسى والدمار بعد توقف القتال، 18 كانون الثاني 2009. متوفر في الموقع التالي: http://www.icrc.org/web/eng/siteeng0.nsf/htmlall/palestine-update-180109?opendocument

لها: "في هذه الحالة، تخلف الجيش الإسرائيلي عن تأدية واجبه بموجب القانون الدولي الإنساني الذي يقضي بتوفير الرعاية للجرحى وإخلائهم"[12].

(لمزيد من المعلومات عن الطواقم والمرافق الطبية التي أصيبت خلال الصراع، انظر إلى قسم الصحة).

عدم حصول العاملين في المجال الإنساني ومرافق المنظمات الإنسانية على الحماية الكافية

استمرت الوكالات التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الغير حكومية بتنفيذ عملياتها على الرغم من انعدام الأمن. ففي غضون الأسابيع الثلاثة للعدوان، قتل خمسة من موظفي الأونروا وثلاثة من مقاوليها أثناء تأدية عملهم، وقد جرح 11 موظف وأربعة مقاولين. وقد تم الإبلاغ عن أربعة حوادث أطلق فيها النار على قوافل محملة بالمساعدات. إضافة إلى ذلك، دمر كلياً 53 على الأقل من مباني الأمم المتحدة، من بينها 28 مبنى دمروا خلال الأيام الثلاثة الأولى للعملية العسكرية.

وفي إحدى أخطر الحوادث، التي حصلت صباح 15 كانون الثاني، أصيب مجمع الأونروا الرئيسي في مدينة غزة مباشرة بقذائف إسرائيلية عدة مرات. ونتيجة لذلك، اشتعلت النيران في مخزن المبنى، مما أدى إلى تدمير مئات الأطنان من الطعام والدواء، وقد كان من المقرر أن يتم توزيع بعض هذه الكميات في ذلك اليوم. وبالإضافة إلى ذلك، أصيبت شاحنات النفط التابعة للأونروا والتي كانت موجودة بالمنطقة، حيث كان من الممكن أن تكون الخسائر أكبر. وقد اضطر ما يقارب 700 فلسطيني ممن لجأوا إلى هذا المبنى إلى إخلائه. ويقول جون جنغ مدير عمليات الأونروا أن القذائف التي ضربت المبنى تحتوي على الفسفور الأبيض[13]. لقد حصلت هذه الحادثة برغم التصريحات التي قدمها جيش الدفاع الإسرائيلي إلى الأونروا قبل الهجوم والتي أفادت بأن المبنى غير مستهدف. بعد زيارة قام بها بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة، قال: "أنا مصدوم... إنه أمر مروع وهجوم غير مقبول بتاتاً ضد الأمم المتحدة"[14].

تعرض المدنيين للخطر بسبب استخدام أنواع معينة من الأسلحة

إن استخدام الجيش الإسرائيلي لذخائر الفسفور الأبيض والمدفعية الثقيلة والقذائف المسمارية في هجمات نفذها في مناطق مأهولة بالسكان، زاد من مستوى الخطر الذي واجهه السكان المدنيين. ومن المعروف عن هذه الأنواع الثلاثة من الأسلحة أنها عندما تنفجر، تضرر منها منطقة واسعة بدلاً من نقطة معينة، وإن لها آثار مدمرة للصحة. في حين أن هذه الأسلحة غير محرمة صراحةً من قبل القانون الإنساني الدولي، يجب أن يكون استخدامهم خاضع للقواعد العامة للقانون الإنساني الدولي التي تسعى لحماية المدنيين، ومن بينها حظر تنفيذ الهجمات العشوائية[15].

حسب الإعلام الإسرائيلي، اعترف الجيش الإسرائيلي خلال العملية العسكرية أنه استخدم نوعين من الذخائر التي تحتوي على الفسفور الأبيض، وإنه بدأ التحقيق في احتمال سوء استخدام إحداهما في منطقة بيت لاهيا[16]. ادعت جماعات حقوق الإنسان أن القوات الإسرائيلية استخدمت الفسفور الأبيض أيضاً في مناطق أخرى مأهولة بالسكان في قطاع غزة[17]. وفقاً لرئيس وحدة الأسلحة في اللجنة

---

[12] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، غزة: اللجنة الدولية للصليب الأحمر تطالب بالوصول العاجل إلى الجرحى، 7 كانون الثاني 2009. متوفر في الموقع التالي:
http://www.icrc.org/Web/Eng/siteeng0.nsf/html/palestine-news-180109

[13] مركز أنباء الأمم المتحدة، متوفر على الموقع التالي:
http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=29558&Cr=gaza&Cr1=unrwa#

[14] تقرير قدمته ميشيل مونتاس، المتحدثة باسم الأمين العام، مقرات الأمم المتحدة، نيويورك، 20 كانون الثاني 2009. متوفر على الموقع التالي:
http://www.un.org/News/ossg/hilites/hilites_arch_view.asp?HighID=1262

[15] الهجمات العشوائية هي "استخدام وسائل أو أساليب من شأنها أن تصيب الأهداف العسكرية والمدنيين أو الأعيان المدنية دون تمييز". انظر إلى: جان ماري هنكرتس ولويز دوسوالد-بيك، القانون الإنساني الدولي العرفي، المجلد1: قواعد اللجنة الدولية للصليب الأحمر، مطبعة جامعة كامبردج، 2005، القاعدة 12.

[16] انظر على سبيل المثال، عاموس هارئيل: "إن الجيش الإسرائيلي يحقق في الاستخدام الغير لائق للقذائف التي تحتوي على الفسفور الأبيض في قطاع غزة"، هآرتس، 21 كانون الثاني 2009.

[17] انظر إلى البيانات الصحفية لمنظمة هيومن رايتس وتش ("إسرائيل: أوقفوا الاستخدام الغير مشروع للفسفور الأبيض في قطاع غزة"، 2009/1/10) ومنظمة العفو الدولية-أمنستي (استخدام إسرائيل للفسفور الأبيض ضد المدنيين في غزة "واضح وغير مستنكر" (2009/1/19).

الدولية للصليب الأحمر، "إن للفسفور الأبيض القدرة على إحداث إصابات مروعة ومؤلمة أو يؤدي إلى موت بطيء موجع"[18]. ويذكر أنه يوجد في العديد من المستشفيات والعيادات في غزة حالات مرضية تعاني من حروق جلدية وصعوبة في التنفس وتهيج في القصبة الهوائية.

ومن المثير للقلق أن هناك تقارير تحدثت عن استخدام قذائف مدفعية عيارها 155 مم وقذائف مسمارية عيارها 122 مم. إن قذائف المدفعية هذه تحدث انفجاراً وأضراراً كبيرة على مناطق واسعة يصل بعدها إلى 300 متر. وحسب منظمة هيومن رايتس وتش، إن هذا النوع من قذائف المدفعية الثقيلة استخدم ضد أهداف في مدينة غزة[19]. أما القذائف المسمارية هي نوع من الذخائر المضادة للأفراد، تطلق عادة من دبابة وتنفجر بالجو حيث تنثر 5.000 – 8.000 جسم صغير على شكل مخروطي فوق منطقة يصل عرضها إلى 300 متر وطولها إلى 100 متر. وقد وجدت منظمة العفو الدولية أمنستي براهين تدل على استخدام هذا النوع من القذائف في بعض البلدات والقرى في الجزء الشمالي من قطاع غزة[20].

أهداف عسكرية موجودة في مناطق سكنية
تفاقمت معاناة السكان المدنيين خلال الصراع نتيجة لقيام الفصائل الفلسطينية المسلحة بإطلاق الصواريخ على إسرائيل من مواقع تقع ضمن مناطق مأهولة بالسكان. وإن هذا الأمر عرّض السكان المدنيين الذين يعيشون في هذه المناطق القريبة من أماكن إطلاق الصواريخ أو تخزين الأسلحة لخطر الهجمات العسكرية الإسرائيلية.

قيام الفصائل الفلسطينية المسلحة بإيذاء أو إعدام المتعاونين مع إسرائيل
أفادت العديد من المصادر أن عشرات الفلسطينيين الذين اتهموا بالتعاون مع إسرائيل خلال الأسابيع الثلاثة من الصراع تم إعدامهم أو إيذائهم من قبل قوات الأمن التابعة لحماس ومسلحين مجهولين. وأفاد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في غزة أنه قام بتوثيق إعدام 32 فلسطيني، من بينهم 17 شخص من المعتقلين الذين فروا من سجن غزة المركزي بعد قيام القوات الجوية الإسرائيلية بقصفه بتاريخ 28 كانون الأول 2008 [21]. ووفقاً لهذه المنظمة، أقر المتحدث باسم وزارة الداخلية في غزة بإعدام "بعض المتعاونين مع الاحتلال الإسرائيلي". بالإضافة إلى ذلك، قام المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بتوثيق عشرات الحالات الأخرى، حيث قامت حماس باعتقال تعسفي للمشتبه بتعاونهم مع إسرائيل وقامت بضربهم وتعذيبهم[22].

استمرار الحصار المفروض على قطاع غزة

رغم الارتفاع الطفيف في كميات الواردات، الا انها ما زالت أقل بكثير من مستوى الحاجة
وبرغم الأعمال العدائية التي كانت في المنطقة خلال الأيام الثماني عشرة الأولى من شهر كانون الثاني، كان هناك ارتفاع ملحوظ لعدد حمولات الشاحنات التي سمح بدخولها إلى غزة، مقارنة مع الشهرين الماضيين: دخل إلى غزة 3.053 حمولة شاحنة، وهذا يشكل ما معدله 122 حمولة يومياً. إن هذا يمثل ارتفاع بمقدار ثلاثة أضعاف وخمسة أضعاف، مقارنة مع الكميات التي دخلت في شهر كانون

---

[18] متوفر على الموقع التالي:
http://www.icrc.org/web/eng/siteeng0.nsf/html/weapons-interview-170109
[19] هيومن رايتس وتش، "إسرائيل: أوقفوا قصف مدينة غزة المكتظة بالسكان"، متوفر على الموقع التالي:
http://www.hrw.org/ar/news/2009/01/16/israel-stop-shelling-crowded-gaza-city
[20] منظمة العفو الدولية أمنستي: "استخدم الجيش الإسرائيلي القذائف المسمارية ضد المدنيين في غزة"، متوفر على الموقع التالي:
http://www.amnesty.org/en/news-and-updates/news/israeli-army-used-flechettes-against-gaza-civilians-20090127
[21] المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، انتهاكات حقوق الإنسان بين الفلسطينيين في قطاع غزة، 3 شباط 2009، متوفر على الموقع التالي:
http://www.pchrgaza.org/files/Reports/English/pdf_spec/Increase_rep.pdf
وانظر أيضا إلى بتسيليم، إعدام حماس للمتهمين بالتعاون مع إسرائيل بدون محاكمة، متوفر على الموقع التالي:
http://www.btselem.org/English/Collaboration/20090126_Killing_of_Collaboration_Suspects_in_Gaza.asp
[22] أصدر زياد أبو عين وكيل وزارة شؤون الأسرى في رام الله، بياناً ذكر فيه 181 اسم لأشخاص من غزة استهدفتهم حماس خلال فترة الصراع. وفقاً لهذا البيان، لقد تم إعدام 11 شخص منهم، وأطلق النار على 58 شخص، أصيبوا بأقدامهم أو أرجلهم، و112 شخص كسرت أرجلهم. متوفر على الموقع التالي:
http://www.maannews.net/en/index.php?opr=ShowDetails&ID=35455

مكتب تنسيق الشؤون الأنسانيه - OCHA
www.ochaopt.org ochaopt@un.org
صندوق بريد 38712, القدس الشرقية, هاتف رقم: 2-5825653/582996 (972+), فاكس: 2-5825841 (972+)

الأول (35 حمولة) وفي شهر تشرين الثاني 2008 (23 حمولة). وقد ضمت واردات شهر كانون الثاني 273 حمولة دخلت إلى غزة من مصر عبر معبر رفح، كانت معظمها محملة بالإمدادات الطبية. ومنذ أيلول 2005، إن هذه المرة الأولى التي يسمح فيها بدخول البضائع إلى غزة عبر معبر رفح. وإن حظر حركة الصادرات مستمر.

لكن يبقى المستوى الإجمالي للواردات أقل من أعداد الكميات التي كانت تصل قبل الحصار الذي فرض في حزيران 2007، حيث كان المعدل اليومي للواردات في شهر أيار 2007 هو 475 حمولة، وإن كميات الواردات هذه غير كافية مقارنة بالكميات التي تحتاجها الأسواق. اقترح مركز التجارة الفلسطيني (بالتريد) أنه من أجل بدء أي نوع من الانتعاش الاقتصادي، يجب أن يبدأ العمل فوراً بالتصدير ويجب أن يسمح بدخول 850 حمولة على الأقل من الواردات يومياً.

إن 79% من واردات شهر كانون الثاني هي مواد الغذائية و12% منها هي إمدادات طبية، في حين تكاد تكون مواد البناء وقطع الغيار لشبكات المياه والبنية التحتية للصرف الصحي والمواد الصناعية محظورة تماماً. وإن نصف الحمولات تقريباً (47%) استوردتها وكالات إنسانية.

وقد فتح الناقل الآلي على معبر كارني المستخدم لتسهيل استيراد حبوب القمح لمدة عشرة أيام فقط خلال شهر كانون الثاني، كانت معظم هذه الأيام في الفترة بعد تاريخ 18 كانون الثاني أي بعد إعلان وقف إطلاق النار. إن إغلاق هذا الناقل الذي يعتبر الآلية الوحيدة المتوفرة لتسهيل استيراد حبوب القمح، خلال معظم أيام الصراع، أدى إلى شح كميات حبوب القمح مما دفع جميع المطاحن في غزة لإيقاف عملها. وإن إعادة فتح هذا الناقل الآلي سمح بدخول ما يقارب 12.000 طن من حبوب القمح، مقارنة بدخول 5.000 طن في كانون الأول 2008. إن هذا الارتفاع سمح لخمسة مطاحن من أصل ستة أن تستأنف عملها بعد أن أغلقت لمعظم الوقت خلال العملية العسكرية بسبب نقص كميات حبوب القمح. وقد بقيت مطحنة واحدة في شمال غزة مغلقة لأنه لحق بها أضرار بسبب تعرضها للقصف.

ولقد فتح معبر ناحال عوز 11 يوماً فقط خلال شهر كانون الثاني، كانت أغلبها بعد إعلان وقف إطلاق النار. وقد سمح بدخول واردات غاز الطهي بعد أن منع دخولها في كانون الأول 2008، حيث سمح بدخول 915 طن. لكن تعتبر هذه الكمية جزء صغير من نسبة الحاجات الشهرية التي تقدر بـ 7.500 طن. إن توفر غاز الطهي بكميات محدودة مرتبط بتحسن الإمداد الكهربائي (انظر إلى أسفل)، وهذا سمح لجميع مخابز غزة تقريباً أن تستأنف عملها خلال الثلث الأخير من شهر كانون الثاني. وعلى عكس غاز الطهي، استمر منع دخول البنزين والديزل التجاري خلال شهر كانون الثاني، باستثناء دخول 92.000 لتر من الديزل لعمليات الأونروا.

خلال الأسابيع الثلاثة من العملية العسكرية، استهدفت الغارات الجوية الإسرائيلية الأنفاق الموجودة على الحدود بين رفح ومصر وقصفتها. ونتيجة لذلك، أفيد أنه قد تعطل عملها بسبب الدمار الذي لحق بها أو بسبب المخاطر المترتبة على استخدامها. وبعد إعلان وقف إطلاق النار، أفيد بأن بعض هذه الأنفاق استأنفت عملها تحت ظروف محفوفة بالمخاطر، حيث تم إمداد السوق بالبضائع الغير متوفرة فيه، وبالوقود أيضاً. ما زالت الأنفاق تعتبر شريان الحياة الاقتصادية لسكان غزة، حيث أنها تمدهم بالبضائع المحظور دخولها عبر معابر غزة.

تقييد شديد على دخول المنظمات الغير حكومية العالمية إلى غزة

منذ توقف الأعمال العدائية، سمحت السلطات الإسرائيلية بدخول عدد قليل من العاملين في مجال الإغاثة الدولية إلى غزة. لقد تقدم موظفي بعض المنظمات الغير حكومية العالمية بـ 178 طلب لدخول غزة خلال كانون الثاني، وقد سجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية هذه الطلبات. لكن في آخر الشهر، سمح بدخول 18 موظفاً فقط، في حين لم يحصل الباقي على رد. إن جميع الموظفين الموافق على طلباتهم يعملون بمجال الصحة. وخلال كانون الثاني، لقد دخل إلى غزة ستة موظفين آخرين يعملون أيضاً بالمجال الطبي وعدد من الموظفين العاملين في مجال إزالة الذخائر الغير المنفجرة عبر مصر. أعلنت السلطات الإسرائيلية أنها تؤجل الرد على الطلبات كي تعطي الأولوية للمنظمات الغير حكومية العاملة بالمجال الطبي وبسبب الطلب الهائل للدخول إلى غزة بهدف إجراء استقصاءات عاجلة.

تآكل مصادر الدخل القليلة في غزة بسبب العملية العسكرية الإسرائيلية

لقد استهدفت العملية العسكرية الإسرائيلية مصادر الدخل في غزة التي سبق أن تآكلت بفعل 18 شهراً من الحصار، والإغلاق الذي أدى إلى معدلات فقر (80%) وبطالة (46%) لم يسبق لها مثيل[23]. وقد شل القطاع الخاص بسبب حظر حركة الصادرات وحظر دخول معظم الواردات الصناعية. وعرضت مصادر دخل 14.000 شخص من المزارعين والرعاة والصيادين لخطر الانهيار بعد انخفاض أنشطة الصيد والزراعة بشكل كبير جداً.

إن العملية العسكرية الإسرائيلية أدت إلى تآكل مصادر الدخل الفلسطينية بشكل أكبر. ويبدو أن الذين كانوا يعانوا من الفقر قبل الحرب الأخيرة، قد ازداد مستوى فقرهم بشكل أعمق. إن آلاف من العائلات خسرت مصدر دخلها الرئيسي بسبب وفاة معيليها أو تعرضهم لإصابات بالغة ودائمة. وإن العائلات التي تعتمد على الزراعة أو الصيد تضررت بسبب الدمار الواسع الذي لحق بالأراضي الزراعية ومزارع الماشية والدواجن والخراف والماعز والأرانب وبمراكب ومعدات الصيد[24]. وإن آلاف العائلات التي تضررت أو دمرت منازلها بفعل القصف تتحمل الآن أعباء اقتصادية إضافية[25].

وبالإضافة إلى هذه المشاكل، إن الدمار الواسع الذي لحق بالبنية التحتية العامة يقيّد تلبية الخدمات العامة وعمل المشاريع الإنتاجية والاقتصادية، وإن هذا يؤدي إلى استيعاب أعداد قليلة من القوى العاملة في القطاعين الخاص والعام[26].

وخلال العملية العسكرية، انخفضت كمية ونوعية الطعام الطازج بالسوق بشكل ملحوظ، بسبب توقف الإنتاج خلال فترة القتال وبسبب تلف المنتجات الموجودة. وكان الطحين الذي يعتبر المادة الغذائية الرئيسية متوفر بكميات قليلة. ونتيجة للإمداد المحدود لغاز الطهي والمياه، منع العائلات والمؤسسات من تحضير الطعام، كما أعاق أيضاً عمل قطاع المنتجات الغذائية، مثل المخابز. وبعد إعلان وقف إطلاق النار، لم يستطع معظم السكان الحصول على المواد الغذائية بسبب ارتفاع أسعار بعض المواد وبسبب نقص العملة النقدية. تفيد التقديرات الأولية أنه نتج عن العملية العسكرية زيادة بنسبة 20% في انعدام الأمن الغذائي، وبذلك يرتفع المستوى العام لانعدام الأمن الغذائي إلى 75% [27]. إن هذه العوامل تفتح المجال لزيادة الاعتماد على المساعدات عقب العملية العسكرية، إن 80% من السكان يحصلون على المساعدات (لكن هناك نسبة منهم لا يحصلون عليها بشكل دائم)[28].

استمرار انقطاع التيار الكهربائي بسبب نقص الوقود والدمار

خلال شهر كانون الثاني، سمح بدخول حوالي 3.8 مليون لتر من الغاز الصناعي عبر معبر ناحال عوز من أجل محطة غزة لتوليد الكهرباء. تعتبر هذه زيادة بمقدار 50% مقارنة بالمعدل الشهري في الشهرين الماضيين. لكن تشكل هذه الكميات 27% فقط من الكمية اللازمة لتشغيل المحطة بقدرتها الكاملة. وإن هذه الكمية المحدودة من الوقود دفعت المحطة لإيقاف عملها لفترات طويلة خلال الصراع. وقد صاحب ذلك، دمار لحق بخطوط الكهرباء والمحولات الكهربائية، وصعوبة وصول الفرق الفنية للمناطق المدمرة. وإن إغلاق

---

[23] يقدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني معدل الفقر في 2007 بـ 80%. وقد أعلن المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار) أن معدلات الفقر زادت بشكل متطرد في 2008. الخسائر الاقتصادية المباشرة هي نتيجة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. 20 كانون الثاني 2009. وإن معدل البطالة يعتمد على التعريف الموسع له، حيث يضم العاطلين القادرين على العمل الذين يبحثون عن وظائف وغير القادرين على العمل. مسح الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للقوى العاملة الربع الثالث 2008. يقدر المعدل بـ 49% الربع الثاني 2008.

[24] تقدر الخسائر المباشرة وغير المباشرة لقطاع الصيد وحده نتيجة للعمليات العسكرية بأكثر من 2 مليون دولار. المصدر: "تأثير الحرب على الصيد في قطاع غزة". كانون الثاني 2009.

[25] يقدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن هناك أكثر من 17 ألف منزل تضرروا أو دمروا (وهناك 4.000 منزل دمروا بشكل كامل. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. تقرير عن الخسائر الاقتصادية الأولية في قطاع غزة بسبب العدوان الإسرائيلي. كانون الثاني 2009.

[26] يقدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (تقرير عن الخسائر الاقتصادية الأولية في قطاع غزة بسبب العدوان الإسرائيلي. كانون الثاني 2009) والمجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار) ثمن الخسائر الاقتصادية المباشرة بأكثر من 1.9 مليار دولار. ويقول أن الخسائر التي لحقت بمنازل المدنيين المدمرة تقدر بـ 330 مليون دولار (17%) وتقدر خسائر القطاع الخاص بما فيها الأراضي الزراعية والورش والمصانع بحوالي 90 مليون دولار (5%) وخسائر البنية التحتية هي 150 مليون دولار (8%).

[27] نداء غزة العاجل 2009. إن هذه التقديرات تعتمد على مسح سريع مشترك للأمن الغذائي أجري بواسطة الأونروا ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) وبرنامج الغذاء العالمي في نيسان 2008، والذي وجد أن 56% من سكان غزة يعانون من انعدام الأمن الغذائي.

[28] لمزيد من التفاصيل، انظر إلى نداء غزة العاجل. متوفر على الموقع التالي: http://www.ochaopt.org

مكتب تنسيق الشؤون الأنسانيه - OCHA
www.ochaopt.org ochaopt@un.org
صندوق بريد 38712, القدس الشرقية, هاتف رقم: 2-5825653/582996 (972+), فاكس: 2-5825841 (972+)

المحطة ترك أكثر من 60% من سكان غزة بدون كهرباء طوال الأسابيع الثلاثة للعملية العسكرية. وكانت مدينة غزة وشمال القطاع أكثر المناطق المتضررة، وهناك مناطق انقطع عنها التيار الكهربائي مدة 14 يوماً، ومناطق أخرى انقطع عنها حتى 16 ساعة يومياً.

بعد إعلان وقف إطلاق النار، استطاعت محطة غزة لتوليد الكهرباء أن تزيد إنتاجها تدريجياً حتى وصلت إلى مستوى عملها السابق، 60-65 ميغا واط – وهذا يشكل ثلثي قدرتها على الإنتاج. لكن مع استمرار العمل ضمن برامج توزيع الكهرباء، ما زال التيار الكهربائي ينقطع عن معظم سكان غزة، ويعاني سكان مدينة غزة وشمال القطاع من انقطاع التيار الكهربائي بمعدل 8 ساعات خلال ثلاثة ايام في الاسبوع. وبرغم صيانة خطوط الكهرباء المتضررة، ما زال التيار الكهربائي منقطع عن بعض المنازل بسبب أعطال في شبكات الكهرباء في مناطقهم. واستمر الإمداد المحدود للكهرباء بالتأثير سلبياً على شبكات المياه والصرف الصحي، كما يؤثر على المرافق الصحية (انظر إلى أسفل).

جهاز صحي هش في مواجهة الآلاف من جرحى النزاع؛ وحدوث تحسن فقط على دخول الإمدادات الطبية

واجه جهاز العناية الصحية في قطاع غزة، والذي هو أصلا هش بعد مرور ثمانية عشر شهرا من الحصار، تحديات جدية خلال الأسابيع الثلاث من القتال. إن القيود المفروضة على الواردات منذ حزيران 2007، إلى جانب عدم قدرة الطاقم الطبي على تحديث معرفته، ووجود الصدع الفلسطيني ما بين رام الله وغزة، قد انتقصت كلها من جودة العناية الصحية وإمكانية الوصول إليها في قطاع غزة. ومع انطلاق الهجوم العسكري الإسرائيلي، واجه هذا الجهاز الضعيف تدفقا هائلا من جرحى في أوضاع حرجة.

جرى الإعلان عن حالة الطوارئ في كافة المستشفيات التابعة لوزارة الصحة لغاية الثاني والعشرين من كانون الثاني. قامت عشرة مراكز إضافية للعناية الصحية الأولية والتابعة لوزارة الصحة بتوفير الخدمات الطبية الطارئة. وقد بينت خدمات الطوارئ في المرحلة ما قبل الدخول إلى المستشفى في قطاع غزة على أنها منظمة نسبيا بشكل جيد. وبالرغم من الموجات الكبيرة من الإصابات التي تخللها مرضى مصابين بجروح متعددة وحالات أمنية غاية في الصعوبة، فقد تم إخلاء معظم الجرحى على وجه السرعة من موقع الحادث إلى غرف الطوارئ، حيث تم هنالك توفير التدخلات الطبية الملحة.

من بين ما مجموعه 5380 من الجرحى، بحسب ما أفادت به وزارة الصحة، تم استقبال 2142 (40%) في المستشفيات الرئيسية في غزة، بالأخص في مستشفى الشفاء. هنالك قلق على مصير مرضى مصابين بالجروح والحروق وحالات جراحية شديدة حيث تم تسريحهم مبكرا. فالخطوات اللاحقة من عناية غير مناسبة وكافية قد تؤدي إلى تعقيدات (مثلا، التهابات لاحقة، ندب من جراء الحروق، تعقيدات ما بعد العمليات الجراحية). وقد نجم عن العديد من الإصابات إعاقة مستديمة مثل بتر الأعضاء والتشوه الجسدي. وسيكون مصير جرحى آخرين الإعاقة المستديمة في حال عدم توفيرهم بإعادة التأهيل المناسب وخدمات متخصصة أخرى، مثل عمليات إضافة أطراف صناعية. من المتوقع بالتالي أن يحصل لما يربو عن 30 بالمائة من الجرحى إعاقات طويلة الأمد.[i]

بالإضافة إلى ذلك، تم ضرب مرافق طبية على نحو متكرر خلال عمليات القصف، كما كان أفراد الطاقم الطبي أنفسهم ضحايا لبعض الهجمات.في أثناء الأسابيع الثلاث للعملية العسكرية، قتل 16 موظف في القطاع الصحي وجرح ما عدده 26 خلال قيامهم بواجبهم الوظيفي. وقد ألحق القصف الإسرائيلي الأضرار أو أنه دمر ما عدده 29 سيارة إسعاف وضرب مرافق طبية. ومن بين ما مجموعه 122 مرفقا صحيا في كافة أرجاء قطاع غزة، ما نسبته 48 بالمائة (58) إما أنها تضررت أو دمرت بواسطة القصف المباشر أو غير المباشر. ومن بين تلك، كان ما عدده 15 عبارة عن مستشفيات و43 عيادات للعلاج الصحي الأولي.[ii] وفي الخامس عشر من كانون ثاني، تم ضرب مستشفى "القدس"، الواقع في مقر تابع لمؤسسة الهلال الأحمر الفلسطيني في مدينة غزة، مرتين بواسطة القذائف الإسرائيلية. أضطر المستشفى على الإغلاق وتم إخلاء ما يقارب 100 مريض وتحويلهم إلى مستشفى الشفاء.

ما يثير القلق على نحو خاص هو تأثير النزاع على المرضى الذين يعانون من أمراض مزمنة. يقدر أن ما نسبته 40 بالمائة منهم قد أعيق علاجهم في الوقت الذي حظي الجرحى المهددة حياتهم بالموت بأولوية في جهاز صحي يسوده الإرباك. لقد ازدادت سوء حالة العديد منهم نظرا لحقيقة أن تحويل المرضى الذين يعانون من أمراض مزمنة إلى المستشفيات الإسرائيلية والضفة الغربية قد وصل إلى وقف شبه كامل أثناء العمليات العسكرية، حيث جرى خلالها إغلاق قسم التحويل للعلاج في الخارج. وتم إعادة فتح قسم التحويل للعلاج في الخارج في 18 من كانون ثاني ليعقبه المباشرة في معاملات كافة مجموعات المرضى. نتيجة لذلك، انخفض عدد وثائق التحويل الصادرة في كانون الثاني على نحو ملحوظ بالمقارنة مع شهر كانون أول من عام 2008. بالإضافة إلى هذا، ونظرا لإغلاق معبر "إيريز" في معظم أيام شهر كانون الثاني، تمكن فقط ما عدده 34 من أصل 113 من المرضى من حملة التصاريح، والذين كانوا تقدموا بطلبات للحصول على تصاريح، العبور من خلال معبر "إيرز".

مكتب تنسيق الشؤون الأنسانيه - OCHA
www.ochaopt.org ochaopt@un.org
صندوق بريد 38712, القدس الشرقية, هاتف رقم: 2-5825653/582996 (972+), فاكس: 2-5825841 (972+)

وعلى العكس من ذلك، تحسن الوضع المتعلق بالإمدادات الطبية، بما فيها الأدوية، المستهلكات والمعدات وذلك على مدار شهر كانون الثاني وفي أعقاب دخول أعداد متزايدة من الشاحنات التي تحمل هذه الإمدادات عبر معبري رفح وكرم أبو سالم. غير أن الجهاز الصحي لم يقو على استغلال هذا التحسن بالكامل بسبب عدد من العوامل، من بينها قرب انتهاء صلاحية بعض أنواع الأدوية والتحديات اللوجستية المتعلقة في عملية التخزين، التصنيف وتوزيع هذه الإمدادات خلال عمليات القصف والقتال.[iii] مقابل هذه الخلفية حول الوضع، ما تزال هناك حاجة إلى تقدير أكثر شمولية من أجل استيضاح التأثير الحقيقي لتدفق الإمدادات الطبية والمعدات خلال النزاع على الجهاز الصحي، بالإضافة كذلك إلى تشخيص الفجوات المتبقية.[iv]

تواصل مساعدة المشردين وتقدير الأضرار

نجم عن الأضرار والدمار للمنازل خلال الأسابيع الثلاث للقصف العسكري الإسرائيلي آلاف المشردين من سكان قطاع غزة، والذين توجه عدد كبير منهم إلى ملاجئ الأنروا أو أنهم أقاموا لدى عائلاتهم الموسعة. وفرت كل من الأنروا، وكالات الأمم المتحدة، الصليب الأحمر والهلال الأحمر بالإضافة إلى العديد من المنظمات الدولية والمحلية المساعدة الإنسانية الفورية للسكان المشردين في ملاجئ الأنروا ولدى العائلات المضيفة (لتفاصيل حول عدد الأشخاص المشردين، أنظر في *الجزء حول الحماية* أعلاه). حاولت الأنروا توفير مياه صالحة للشرب والخبز لكل ملجأ يوميا، غير أن الإمدادات من البطانيات، الفرشات وغيرها من المواد الغذائية والمواد غير الغذائية لم تتناسب مع الارتفاع السريع في عدد المشردين. وتمكنت العديد من المنظمات الأهلية الدولية من توزيع أغطية أسرة بلاستيكية، بطانيات ورزم من الأغذية على الرغم من صعوبات الوصول.[v]

وجدت دراسة أجريت من قبل برنامج الأمم المتحدة للإنماء حول المنازل التي تضررت ودمرت في كافة أرجاء قطاع غزة، أن ما عدده 3,354 منزل قد دمر كليا وأن 11,112 منزل دمر بشكل جزئي. لقد أجريت هذه الدراسة على أيدي مهندسين قاموا بمراجعة الأضرار اللاحقة بالوحدات السكنية الفردية. وتبين أن الضرر الأكبر قد ألحق في محافظتي الشمال من قطاع غزة، حيث أن ما نسبته 65 بالمائة من المنازل المدمرة كليا تقع هناك. كما وجدت الدراسة أن ما عدده 1,436 من المنازل في محافظة شمال غزة قد دمرت كليا، و 752 في محافظة غزة. تقدر الأنروا أنه سيكون حاجة إلى ما معدله 4 آلاف دولار أمريكي لتصليح كل وحدة سكنية.

ضربة قاسية لجهاز التعليم

مع ما نسبته 56 بالمائة من سكان قطاع غزة دون سن الثامنة عشر، يتحمل الأطفال واليافعين حصة غير متكافئة من تأثير العملية العسكرية الأخيرة. لقد تأثر كافة الأطفال واليافعين في قطاع غزة بصورة أو بأخرى. تبين تقارير حالية أن سبع مدارس في شمالي قطاع غزة قد تضررت كليا وأن ما يزيد عن 150 مدرسة ابتدائية تضررت جزئيا. وكانت كافة مدارس قطاع غزة مغلقة منذ 28 كانون أول ولغاية 24 كانون ثاني. في خلال هذه الفترة، أعيقت الامتحانات المدرسية النهائية للفصل الدراسي الأول وفقد الطلاب أكثر من عشرة أيام تعليمية، مع الأخذ بالحسبان حلول العطلة الشتوية في الفترة ما بين 10 كانون أول و 23 كانون أول. إن عدد الأطفال، اليافعين والمعلمين الذين عادوا إلى المدارس مع نهاية شهر كانون أول ليس بواضح، بالرغم من إشارة التقارير إلى أن العدد الكلي يزيد عن ما نسبته 80 بالمائة من التلاميذ. يصل الحضور إلى المدارس التابعة للأنروا حوالي ما نسبته 90 بالمائة. وما تزال حركة الأطفال، اليافعين والمعلمين من وإلى المدارس محفوفة بالمخاطر، خاصة فيما يتعلق بحركة الأطفال نظرا لانفجار مخلفات الحرب المتواجدة في المناطق التي سقط فيها صواريخ وقنابل؛ فقد قتل طفلان فلسطينيان خلال الأيام التي أعقبت فورا وقف إطلاق النار بواسطة أداة حربية غير متفجرة في حي الزيتون. إن المدارس، التي عملت أصلا 60 بالمائة منها بدوام مضاعف قبيل النزاع الأخير، والتي قد تضطر للعمل حاليا بدوام مضاعف ثلاث مرات، ليست معدة لاستيعاب أعداد إضافية من الطلاب.

تم تفعيل مجموعة *التعليم*، بقيادة اليونيسيف ومنظمة إنقاذ الطفل، في العشرين من كانون أول. وأجريت تقديرات حول القطاع التعليمي (الرسمي وغير الرسمي) من قبل أعضاء المجموعة/ المنظمات من أجل ضمان تشخيص ومعالجة الاحتياجات ذات الأولوية العليا. كما أنه من الضروري بمكان توفير المعلمين والموارد التعليمية لكل مدرسة متضررة، وأن يباشر بالجهود لمواجهة التأثير النفسي الفادح للنزاع الأخير على الطلاب وعلى المدرسين. وتشكل إزالة الحطام موضوعا جديا آخر يواجه قطاع التعليم. يشمل العدد التقديري للمستفيدين من جراء تدخلات مجموعة التعليم من أجل التشخيص كافة الأطفال من جيل ما قبل المدرسة ومرورا بجيل التعليم الجامعي (3 إلى 18 عاما). وهذا يعادل ما يقارب 740,000 شخص، وآلاف متعددة من الطلاب الجامعيين.

أضرار كبيرة للبنية التحتية للمياه والصرف الصحي

إن خدمات المياه والصرف الصحي والبنى التحتية، والتي تأثرت على نحو كبير من القيود المفروضة على مدار ثمانية عشر شهرا على دخول قطع الغيار، مواد البناء والوقود، قد تضررت بشكل جدي من جراء القتال الأخير في قطاع غزة. ففي ذروة العملية، لم يكن لما يقارب 500,000 فلسطيني في قطاع غزة إمكانية وصول إلى المياه الجارية إذ لم مصلحة مياه بلديات الساحل على مصادقة من السلطات لضمان وصول آمن لتصليح الضرر اللاحق في المياه وشبكات المياه العادمة. وحصل ما عدده 500,000 شخص آخرين على مياه فقط لبضع ساعات أسبوعيا، في حين حصل بقية السكان على مياه لمدة 4-6 ساعات على نحو كل يومين أو ثلاثة.

وقعت مرافق المياه والصرف الصحي في الملاجئ العامة والمراكز الجماهيرية تحت طائل ضغط كبير بسبب التدفقات الهائلة من الناس التي بحاجة إلى مأوى، الأمر الذي أدى إلى خلق أوضاع تفتقد للشروط الصحية. وكانت المدارس متضررة على نحو خاص. كما أثر الضرر اللاحق بشبكات الصرف الصحي ومحطات الضخ على الآلاف من الناس وإلى فيضان للصرف الصحي الخام في بعض الشوارع.

وفي العاشر من كانون ثاني، تم ضرب محطة معالجة المياه العادمة لمدينة غزة، الواقعة في جنوب غرب مدينة غزة، وذلك خلال العمليات العسكرية. ونتيجة لهذا، ألحق ضرر شديد بحافة إحدى برك معالجة المياه مما نجم عنه تسرب 200,000 متر مكعب من المياه العادمة إلى الحقول الزراعية المجاورة. بالإضافة إلى ذلك، تم ضرب أحد خطوط أنابيب الصرف الصحي لمحطة معالجة المياه العادمة وإلحاق الضرر فيه في نفس اليوم. ونجم عن هذا الضرر تسرب ما يقدر بكمية 20,000 كوب مكعب يوميا ولغاية 23 من كانون أول.

تبين النتائج الأولية لتقدير أجرته مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين حول الاحتياجات الأولية والسريعة للعائلات أن ما مجموعه 5,700 من خزانات المياه على الأسطح قد دمرت كليا وتضرر ما عدده 2900 منها. وفي بعض المناطق، تم تدمير ما نسبته 50 بالمائة من شبكات مياهها، في حين أنه وصل الضرر في مناطق أخرى إلى 30-35 بالمائة من شبكات المياه. ومنذ 28 من كانون أول، وبالرغم من أن حوالي 70 بالمائة من آبار المياه كانت تعمل في قطاع غزة، لم تحصل مجموعات سكانية محلية معينة على المياه بسبب الضرر اللاحق بالشبكة المحلية، من بينها 10,000 شخص في بيت حانون. جرى تصليح محطة المياه العادمة لمدينة غزة على نحو جزئي، ولم تعد المياه العادمة تتسرب بعد إلى الحقول الزراعية المحيطة. وفي أعقاب تصليحات إضافية، لا تتسرب بعد الآن مياه الصرف الصحي في شوارع كل من بيت حانون وبيت لاهيا.

"الرصاص المرصوف" يجبي ثمنا نفسيا واجتماعيا باهظا من سكان قطاع غزة

كان لثلاثة أسابيع من القصف الفعلي وغير المتوقف جوا، برا وبحرا تأثيرا نفسيا واجتماعيا شديدا على سكان قطاع، الأطفال منهم على وجه الخصوص. إن أحد أسس الصحة العقلية ورفاهية الإنسان النفسية هو الشعور بالأمن الذي مصدره من العيش في بيئة آمنه وداعمة. لقد تحطمت حياة الناس بسبب مقتل وجرح أفراد من عائلتهم، وللتشريد واسع النطاق وكذلك لعدم قدرة أي شخص على إيجاد مكان آمن للجوء إليه بعيدا عن أحداث مروعة وتهدد حياته. عملت خطوط مساعدة لتوفير الاستشارة في المستوى الأساسي منذ الأسبوع الثاني من العملية العسكرية. وتركزت نشاطات الاستجابة للنداء في الفترة التي أعقبت وقف إطلاق النار على: تقدير تأثير الأزمة؛ توفير الإرشاد الفني؛ دعم وتدريب منظمات للصحة العقلية والنفسية المتواجدة، وذلك من أجل ضمان استجابة أفضل للنداء وتدبير عواقب الأزمة من صحة عقلية؛ توفير الدعم اللوجستي/ العملي بناء على الاحتياجات الملحة (مثل دواء الأعصاب)؛ وتوفير تصليح طارئ لخدمات الصحة العقلية التابعة لوزارة الصحة.

الضفة الغربية

وفيات وجرحى في موجة احتجاجات في الضفة الغربية

وقعت العديد من المظاهرات الاحتجاجية على العملية العسكرية الإسرائيلية على قطاع غزة في كافة أنحاء الضفة الغربية في شهر كانون أول. حدثت هذه الاحتجاجات، بالإضافة إلى المظاهرات المنتظمة ضد الجدار خلال الشهر في قرى نعلين، بعلين (رام الله)، جيوس (قلقيليا) والمعصرة (بيت لحم). وتطورت بعض المظاهرات إلى مواجهات عنيفة بين المتظاهرين ملقيي الحجارة والقوات الإسرائيلية التي ردت بالرصاص الحي، الرصاص المطاطي، قنابل الغاز المسيل للدموع والاعتداء الجسدي. وفي أثناء هذه المواجهات، قتل ثلاثة فلسطينيين، بما فيهم صبي يبلغ 15 عاما، وجرح 130 آخرين من ضمنهم 53 طفل، من قبل القوات الإسرائيلية. وجرح عدد من المتظاهرين على أيدي قوات الأمن الفلسطينية في احتجاجات مشابهه في مدينة الخليل.

الإعلان عن مناطق إضافية ما بين الجدار والخط الأخضر كمناطق مغلقة

مكتب تنسيق الشؤون الأنسانيه - OCHA
www.ochaopt.org ochaopt@un.org
صندوق بريد 38712, القدس الشرقية, هاتف رقم: 2-5825653/582996 (972+), فاكس: 2-5825841 (972+)

في شهر كانون أول، أصدرت السلطات الإسرائيلية أوامر تعلن عن منطقة واقعة بين الجدار والخط الأخضر في الخليل وأجزاء من سلفيت ورام الله، وبين الجدار والحدود البلدية للقدس في القدس والمحافظات الشمالية لبيت لحم على أنها مناطق عسكرية مغلقة (منطقة عازلة). وتعتبر هذه الأوامر الأولى التي تصدر منذ تشرين أول 2003، عندما خصصت كافة الأراضي الواقعة بين الجدار والخط الأخضر في محافظات جنين، طولكرم وقلقيليا كمناطق مغلقة. اعتمادا على مراقبة مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية للمجموعات السكانية المتضررة من جراء الجدار في شمالي الضفة الغربية منذ عام 2003، تزيد الأوامر العسكرية الجديدة من القلق حول الأوضاع الإنسانية.

ولغاية الإعلانات الأخيرة، تطلب وصول المزارعين الفلسطينيين إلى المناطق الواقعة ما بعد الجدار تنسيقا مسبقا مع الجيش الإسرائيلي. ففي اللحظة التي يتم الإعلان فيها عن أرض كمغلقة، يطلب من الفلسطينيين استصدار تصاريح "زائر" من قبل الجيش الإسرائيلي من أجل الوصول إلى أراضيهم الواقعة في المنطقة. وفي شمالي الضفة الغربية، أصبحت متطلبات الحصول على تصريح أكثر صرامة على مر السنين. يطلب من أولائك الذين يتقدمون بطلب لتصريح أو يرغبون بتجديد تصاريح لفترة محددة أن يخضعوا لفحوصات أمنية وأن يثبتوا وجود علاقة لهم بالأرض من خلال تزويد ملكية سارية الفعل أو وثائق ضريبية للأرض، والتي ليس من السهل الحصول عليها. ترفض طلبات العمال غير المالكين للأرض على نحو دائم، وأولئك ممن لديهم ملفات أمنية لا أمل لهم في الحصول على تصاريح، كما تثبط همة من يعانون من رفض متكرر فلا يتقدمون بطلبات أخرى. يعكس تخصيص التصاريح وضعا يكون فيه لبعض العائلات أكثر من حامل واحد لتصريح، بينما يكون لأخرى فقط متقدم واحد ناجح- وهو ليس بالضرورة الأكثر ملائمة أو الأقدر جسديا - كما أن بعض العائلات ليس لديها على الإطلاق أي حامل لتصريح ساري الفعل. وفقا لدراسة أجريت من قبل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية والأنروا في 67 مجموعة سكانية محلية في شمالي الضفة الغربية، نسبة تقل عن 20 بالمائة ممن اعتادوا على فلاحة أرضهم في المنطقة القريبة قبيل استكمال الجدار تمنح حاليا تصاريح.[vi]

بالنسبة للأقلية التي نجحت في الحصول على تصاريح، فيمكنها الوصول عبر ما يقارب 70 بوابة وحواجز مخصصة على الجدار، والتي تفتح على أساس يومي، أسبوعي و/أو موسمي. على حملة التصاريح الانتظار في طوابير من أجل فحص وثائقهم، جسدهم وأغراضهم قبيل السماح لهم بالوصول إلى أرضهم. كما تفرض قيود على عبور المركبات، المعدات والمواد الزراعية. تقلص القيود الناجمة عن نظام التصاريح والبوابات على نحو كبير فرصة توفر المزارعين لفلاحة الأراضي، مما ينعكس سلبا على النشاط الزراعي وسبل العيش في الريف.

في شمالي الضفة الغربية، كان يقطن ما يقارب 10,000 فلسطيني في المنطقة المغلقة، ومنذ تشرين أول 2003، قاموا بطلب تصاريح "إقامة دائمة" ليستمروا في العيش في بيوتهم الخاصة. فهم منفصلين جسديا عن باقي الضفة الغربية ومن الخدمات الصحية والتعليمية التي تقع بشكل عام شرقي الجدار. على الأطفال، المرضى والعمال أن يمروا عبر البوابات للوصول إلى المدارس، المرافق الطبية وأماكن العمل ومن أجل الحفاظ على العلاقات العائلية والاجتماعية.[vii]

يقع حي واحد في شمالي القدس الشرقية وثلاثة عائلات فلسطينية في جنوبي الخليل في منطقة أعلن عنها كمنطقة مغلقة. مع هذا، ومع اكتمال بناء الجدار، سيكون موقع ما مجموعه حوالي 35,000 من فلسطينيي الضفة الغربية (بما في ذلك أولائك في شمالي الضفة الغربية) ما بين الجدار والخط الأخضر، من بينهم حوالي 22,000 في تجمعات سكانية فلسطينية قريبة من التكتل الاستيطاني "غوش عتصيون" في محافظة بيت لحم. يتوقع أن يواجه سكان هذه المجموعات السكانية إمكانية محدودة أكثر للوصول إلى الأسواق، الخدمات الصحية ومعاهد التعليم العالي في مدينة بيت لحم، وهذه القيود من شأنها أن تتمأسس حال الإعلان عن منطقة مغلقة. كما سيقطع هذا المقطع من الجدار التواصل الجغرافي للمحافظة ويفصل المنطقة المدنية من بيت لحم عن أراضيها الزراعية النائية، مما قد يقلص من إمكانيات المدينة على النمو السكاني والتجاري.

قلق متزايد من جفاف متوقع

إن الكمية الدنيا من الأمطار المتساقطة منذ بداية الشتاء قد زادت من احتمالات أن يكون العام 2009 عام جفاف شديد وللسنة الثانية على التوالي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفي الضفة الغربية على وجه الخصوص. تؤثر أوضاع مشابهة على بلدان مجاورة، بما فيها سوريا، الأردن وإسرائيل. مع حلول منتصف كانون أول 2009، حصلت الضفة الغربية فقط على 26 بالمائة من المعدل السنوي العام من الأمطار المتساقطة في هذا الوقت من العام، وهذا بحسب سلطة المياه الفلسطينية. وحتى في حال سقوط كميات كبيرة على نحو خاص في الأشهر شباط وآذار، يتوقع أن يكون مستوى الأمطار المتساقطة بالمجمل لموسم الأمطار 2008-2009 أقل من المعدل السنوي العام.

مكتب تنسيق الشؤون الأنسانيه - OCHA
www.ochaopt.org ochaopt@un.org
صندوق بريد 38712, القدس الشرقية, هاتف رقم: 2-5825653/582996 (972+), فاكس: 2-5825841 (972+)

يجري حاليا من قبل منظمات تابعة للأمم المتحدة و45 منظمة أهلية محلية ودولية تطوير خطة استجابة للأزمة المياه المتواصلة، بحيث تهدف إلى تأمين الحاجات الأساسية من المياه للعائلات والقطيع.

ارتفاع البطالة في الضفة الغربية في الربع الثالث من عام 2008

بناء على آخر دراسة للجهاز المركزي للإحصاء
إن التجمعات السكانية الأكثر تضررا من أزمة المياه هي تلك غير المربوطة بشبكات مياه، وتعتمد إلى حد كبير على مصادر مياه تقليدية، مثل صهاريج لتجميع الأمطار المتساقطة والينابيع. هنالك حوالي 200 تجمع سكاني كهذا في كافة أنحاء الضفة الغربية تشمل ما مجموعه حوالي 200,000 من السكان. ما يدعو للقلق على نحو خاص هي التجمعات السكانية المعتمدة على رعي الماشية والتجمعات البدوية في الأجزاء الجنوبية والغربية من الخليل، والمناطق المنحدرة شرقي بيت لحم، بعض المناطق من القدس الشرقية، محافظات رام الله وغور الأردن. تعتمد هذه التجمعات السكانية على المياه من الأمطار المتساقطة للاستهلاك المنزلي وللماشية، وكذلك من أجل تجديد المراعي. لقد حدث تآكل في مصدر رزقهم أصلا نتيجة للجفاف والصقيع في عام 2008، وكذلك مع التضخم في أسعار الأعلاف. وتزداد حالة ضعف هذه التجمعات السكانية من جراء القيود المفروضة على الحركة من قبل السلطات الإسرائيلية، والتي تعرقل الوصول إلى الينابيع، نقاط تعبئة المياه والمراعي. لقد تم صرف نسبة تقدر ب 80 بالمائة من الميزانية التي تخصصها منظمات إنسانية لتزويد المياه للتجمعات السكنية الضعيفة في عام 2008 على المواصلات.

تشمل التداعيات الممكنة من جراء جفاف شديد في عام 2009 على انتشار أمراض مولودة مرتبطة بالمياه في أعقاب تزايد في استهلاك مياه بجودة منخفضة؛ خسارة مصدر رزق رعاة ماشية ممن ينوون بيع قطيعهم لعدم تمكنهم من شراء الأعلاف؛ وإعادة موضعة عدد كبير من الناس في مناطق أخرى من الضفة الغربية من أجل الوصول إلى المراعي وموارد المياه.
الفلسطيني حول القوة العاملة، وصلت نسبة البطالة في الضفة الغربية إلى20.7 بالمائة في الربع الثالث من عام 2008، مما يشكل ارتفاعا بنسبة 4.4 بالمائة مقارنة مع الأرباع السابقة (16.3%).[viii] مما ساهم في هذا الارتفاع هو انخفاض العمالة في الزراعة وقطاعات الخدمات. سجلت في كل من محافظتي طولكرم وقلقيليا النسب الأعلى من البطالة، 30.3 بالمائة و 31.5 بالمائة على التوالي، بينما سجلت في القدس وأريحا النسب الأكثر انخفاضا، 14.2% و 13% على التوالي. وتظل القيود المفروضة على الحركة عاملا أساسيا وراء استمرار النسب المرتفعة من البطالة.

تقترح معلومات من روايات جمعت من مستفيدين من برنامج لخلق فرص عمل من قبل الأنروا في محافظة جنين، وحيث ارتفعت نسبة البطالة من 18.4 بالمائة إلى 24.4 بالمائة في الفترة ما بين الربع الثاني والثالث من عام 2008، أن التدهور في الحالة الاقتصادية قد شجع عددا أكبر من الناس الدخول إلى إسرائيل بدون تصاريح سعيا وراء العمل. تعرض هذه الآلية من المواجهة العمال إلى خطر فرض الغرامات والسجن، في حال القبض عليهم من قبل القوات الإسرائيلية، وكذلك للاستغلال من قبل أرباب العمل الإسرائيليين.

التمويل

نداء غزة العاجل

تم إطلاق نداء غزة العاجل في جنيف في الثاني من شباط عام 2009 من قبل جون هولمز، القائم بأعمال الأمين العام للأمم المتحدة منسق الشؤون الإنسانية والإغاثة الطارئة. يعكس النداء، الذي يتطلب مبلغ 613 مليون دولار، ناتج تقديرات الاحتياجات التي أجريت في أواخر كانون الأول. وهو يشمل على 106 منظمة أهلية و82 مشروع للأمم المتحدة تستجيب للاحتياجات الطارئة وعملية الشفاء المبكرة لما عدده 1.4 مليون شخص في قطاع غزة.

ينطلق النداء كما أن يحل مكان *خطة الاستجابة الأولية واحتياجات التمويل الفورية* التي أعلنت في أواسط كانون أول، والتي طلبت 117 مليون دولار أمريكي لنشاطات إنسانية ملحة. يشمل نداء غزة العاجل على العنصر المعدل المتعلق بغزة من عملية المناشدة الموحدة 2009، والذي يشكل فيه المبلغ 209 مليون دولار أمريكي مشاريع جديدة، ومبلغ 270 مليون دولار أمريكي عبارة عن مشاريع هامة قائمة في عملية المناشدة الموحدة من أجل قطاع غزة، وزيادات في الميزانية بما مجموعه 134 مليون دولار أمريكي تخصص لمشاريع هامة قائمة. يبلغ المجموع الجديد لعملية المناشدة الموحدة 2009 لقطاع غزة والضفة الغربية 876 مليون دولار أمريكي. وسيتم مراجعة عملية المناشدة الموحدة 2009 للأراضي الفلسطينية المحتلة في وقت لاحق من هذا العام.

مكتب تنسيق الشؤون الأنسانيه - OCHA
www.ochaopt.org ochaopt@un.org
صندوق بريد 38712, القدس الشرقية, هاتف رقم: 2-5825653/582996 (972+), فاكس: 2-5825841 (972+)

كما تتضمن عملية المناشدة الموحدة صندوق الاستجابة الإنسانية والذي يشكل آلية تمويل حيوية ومرنة تستجيب للاحتياجات المنبثقة والحرجة في قطاع غزة. وحتى هذا اليوم، تمت المصادقة على 14 مشروع لتلبية تشكيلة من الاحتياجات الملحة، بما فيها إزالة ألغام، بطانيات وغذاء طازج بهدف مجابهة الارتفاع في نسب سوء التغذية.

القطاع/ المجموعة	المتطلبات بملايين الدولارات	التمويل لغاية اليوم	نسبة تغطية المتطلبات %
الزراعة	29.5	-	%0
العمل مقابل النقود/ المساعدات النقدية	92.3	13.2	%14
خدمات التنسيق والدعم	29.8	5.7	%19
عملية الاعمار المبكرة	27.5	-	%0
التعليم	46.3	1.8	%4
الأمن الغذائي والتغذية	153.5	34.6	%23
الصحة	46.2	6.1	%13
الحماية	5.5	-	%0
الصحة النفسية- الاجتماعية والعقلية	38.4	1.6	%4
قطاع غير محدد	-	0.9	-
المأوى وعناصر غير غذائية	119.1	12.8	%11
المياه، الصرف الصحي والنظافة	25.2	5.5	%21
المجموع	**613.3**	**82**	**%13**

تشارك منظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية التالية في مجموعات عمل قطاعية وتوفر معلومات إلى راصد الشؤون الإنسانية: اليونيسيف، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، اليونسكو، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، صندوق الأمم المتحدة للسكان، الأونروا، مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، برنامج الأغذية العالمي، منظمة الصحة العالمية، مؤسسة الحق، مركز بديل، منظمة إنقاذ الطفل (المملكة المتحدة)، الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال – فرع فلسطين، منظمة أوكسفام الدولية، مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين، وأعضاء الآلية الدولية المؤقتة.

للمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال ب:
مي ياسين
هاتف: 5829962 2 -(972+)
بريد الكتروني: yassinm@un.org

[i] تقدير أشير إليه بواسطة المجموعة الفرعية حول الإعاقات والتي تشكل جزءا من مجموعة التنسيق الصحي في الأراضي الفلسطينية المحتلة.
[ii] وزارة الصحة. تقدير أولي للاحتياجات الصحية لقطاع غزة. 29 كانون ثاني 2009
[iii] "المساعدة الطبية للفلسطينيين". تحديث للأوضاع: مخازن المركزية للأدوية والمستهلكات التابعة لوزارة الصحة في غزة. تقرير حول تقدير ميداني. 27 كانون أول 2009.
[iv] وزارة الصحة. تقدير أولي للاحتياجات الصحية لقطاع غزة. 29 كانون أول 2009.
[v] شملت المنظمات الأهلية على الإغاثة الإسلامية، "كير" الدولية، مؤسسة الإسكان التعاوني الدولية، ومنظمة إنقاذ الطفل.

[vi] تقرير خاص لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية والأنروا: عمل *بوابات الجدار ونظام التصاريح على مدار أربعة أعوام: التأثير على الوضع الإنساني في شمالي الضفة الغربية، تشرين ثاني 2007*.
http://www.ochaopt.org/documents/OCHA_SpecialFocus_BarrierGates_2007_11.pdf. تم مضاعفة هذا الرقم في دراسة متابعة عن نفس المجموعات السكانية في أيار-حزيران 2008.

[vii] تقرير خاص لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية: *بعد ثلاثة أعوام: تأثير الجدار على الوضع الإنساني منذ رأي محكمة العدل الدولية*، تموز 2007.
http://www.ochaopt.org/documents/ICJ_Special_Focus_July2007.pdf

[viii] تعتمد نسب البطالة على تعريف منظمة العمل الدولية، والتي تلتقط العاطلين عن العمل الذين كانوا متوفرين للعمل ويسعون بشكل فعال للحصول على عمل. مع الأخذ بالحسبان العمال المثبطة عزيمتهم، مثلا أولائك الذين لا يبحثون بعد عن أعمال، تقدر نسبة البطالة ب 26.4 بالمائة خلال الربع الثالث لعام 2008 مقارنة مع 24.4 بالمائة في الربع الثاني من عام 2008.

مكتب تنسيق الشؤون الأنسانيه - OCHA
www.ochaopt.org ochaopt@un.org
صندوق بريد 38712, القدس الشرقية, هاتف رقم: 2-5825653/582996 (972+), فاكس: 2-5825841 (972+)